معارف زراع البطاطس بالشروط الجديدة لتصدير المحصول للاتحاد الأوروبي وآثارها الاجتماعية عليهم

محمد سيد محمد[١] ، سامية عبد العظيم محروس[٢] ، شعبان السيد محمد[٣]
١- مركز البحوث الزراعية ٢- كلية الزراعة- جامعة عين شمس ٣- المركز القومي للبحوث

المستخلص

استهدفت الدراسة التعرف على مستوى معرفة الزراع لشروط تصدير البطاطس المصرية للاتحاد الأوروبي، وتحديد الفرق بين درجة معرفة زراع البطاطس بقريتي الدراسة لشروط تصدير البطاطس المصرية للاتحاد الأوروبي، والتعرف على آراء زراع البطاطس في الآثار الاجتماعية نتيجة تطبيق الجانب الزراعي في اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية، وتحديد الفرق بين الدرجات المعبرة عن آراء زراع البطاطس للآثار الاجتماعية لتطبيق الجانب الزراعي في اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية بقريتي الدراسة، والتعرف على المشكلات التي تواجه زراع البطاطس نتيجة تطبيق بنود الجانب الزراعي في اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية.

وقد أجريت الدراسة بقرية سيدنا سليمان بمنطقة النوبارية باعتبارها أحد أكبر المناطق الخالية من الأمراض خاصة العفن البني في البطاطس (PEST FREE AREA (P.F.A ، وقرية طاليا بمحافظة المنوفية باعتبارها أحد أكبر المناطق المصابة بمرض العفن البني في البطاطس وهي خارج الـ (PEST FREE AREA (P.F.A ، وتم اختيار عينة عشوائية مقدارها ٥٠ مزارعاً من قرية سيدنا سليمان، و١٠٠ مزارعاً من قرية طاليا، وتم جمع البيانات عن طريق المقابلة الشخصية مع المبحوثين باستخدام استمارة استبيان أعدت خصيصاً لتحقيق أهداف الدراسة، واستخدم العرض الجدولي بالتكرارات، والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري لوصف المؤشرات والآثار الاجتماعية المدروسة، واستخدم اختبار **"t"** لإيجاد الفروق بين المجموعتين (منطقتي الدراسة).

أهم نتائج الدراسة:

١- توجد فروق معنوية عند مستوى ٠.٠٥ بين مستوى مستوى معرفة المزارعين في القريتين بشروط تصدير البطاطس إلى الاتحاد الأوروبي.

٢- زيادة الآثار الاجتماعية السلبية على صغار المزارعين الناتجة عن تطبيق الاتفاقية المصرية الأوروبية، كما كان هناك فروق معنوية عند مستوى ٠.٠١ بين زراع القريتين فيما يتعلق بدرجات الاثار الاجتماعية المدروسة.

٣- كانت هناك مشاكل رئيسية تواجه صغار المزارعين في قرية سيدنا سليمان كان أهمها عدم وجود فرص لتسوق المحصول محليا ، وانخفاض أسعار التصدير ، ونقص مياه الري في فصل الصيف ، في حين أن أهم المشاكل الرئيسية في قرية طاليا هي عدم توفر مستلزمات الانتاج وارتفاع أسعارها، وعدم توفر مياه الري صيفا، وعدم وجود منافذ تسويقية للمحصول محليا.

المقدمة والمشكلة البحثية

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات التي تساهم في الناتج القومي، إلى أن مساهمته باتت تنخفض تدريجيا خاصة بعد تنفيذ سياسة الانفتاح الاقتصادي الذي انتهجته الدولة في نهاية القرن الماضي حيث كانت مساهمته في الناتج القومي ٣١.٥% قبل تنفيذ سياسة الانفتاح الاقتصادي، ثم انخفضت إلى ٢٧.٥%، وتزامن ذلك مع تنفيذ هذه السياسة عام ١٩٧٧، ثم واصل الانخفاض أيضا فيما بعد ليصل مع عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى ١٦.٥%، في ظل اقتصاد السوق الحر، واستمر هذا المعدل في الانخفاض حتى وصل عام ٢٠٠٨ إلى ١٤.٨%، (تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٨ :١٤).

ويمثل تقدم الزراعة هدفا تسعى الحكومة إلى تحقيقه، على اعتبار أنها المورد الأول الذي تستمد منه ما يعينها على تحقيق برامج التنمية في قطاعات الاقتصاد الوطنى المختلفة، ومن ثم فإن أى تقدم يلحق بها سوف يؤثر بطريق مباشر في الاقتصاد الوطني، ويساهم في تحقيق الرفاهية لكل المواطنين عامة والفلاحين خاصة.

وخلال القرن التاسع عشر شهدت مصر تقدم فى مجال الزراعة والري فقد تمت إقامة العديد من مشروعات الري الكبرى، ما أدى إلى توفير المياه اللازمة التى ساهمت فى زيادة مساحة الأراضى الزراعية من حوالي ٢ مليون فدان عام ١٨١٣ إلى نحو ٤ملايين فدان عام ١٩٥٢، فمنذ يوليو ١٩٥٢ حتى قبل منتصف ثمانينيات القرن العشرين تواصل الاهتمام بقطاع الزراعة، والعمل على تطويره، وتنميته، (منى قاسم، ١٩٩٨ : ١٥- ٢٠).

وقد قامت الحكومة المصرية في الآونة الأخيرة بعمل مجموعة كبيرة من التغيرات الهيكلية في الزراعة وكذلك استمرت تلك التغيرات مع صدور استراتيجية الزراعة الأخيرة والتي أكدت أنها قامت على أساس تحقيق التنمية الزراعية، عن طريق تحرير القطاع الزراعي من كل أشكال التدخل الحكومي، وذلك في إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة التي تستند على فلسفة التحرير الاقتصادي، وإطلاق قوى السوق في شتى جوانب الحياة الاقتصادية.

وتهدف هذه السياسة كما ذكرت الحكومة المصرية آنذاك إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية للموارد الزراعية، بالإضافة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل الوطني بين القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى، ما يؤدى إلى تحسين مستوى معيشة الفلاحين.

وقامت هذه الاستراتيجية في المقام الأول على مبدأ التدرج في تحقيق الأهداف لمنع حدوث أية هزات اجتماعية داخل المجتمع، ولذلك انتهجت مصر عدة سياسات تتعلق بالنواحي السعرية والتسويقية والتمويلية والدعم والتجارة الخارجية، (استراتيجية وزارة الزراعة ٢٠٠٧- ٢٠١٧ : ٦ – ١٠).

ويعتبر الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول لمصر من حيث الصادرات والواردات، فقد زاد حجم التبادل التجاري بين مصر ودول الإتحاد الأوروبي من حوالي ١١.٥ مليار يورو في عام ٢٠٠٤ إلى ١٣.٣ مليار يورو في عام ٢٠٠٥ محققاً نسبة زيادة تصل إلى ١٦% مقارنة بمتوسط قدره ١٠ مليار يورو منذ عام ٢٠٠٠، ويأتي ذلك نتيجة لزيادة قيمة الصادرات المصرية إلى دول الإتحاد الأوروبي بنسبة ٢٢.٢% لتصل إلى ٥ مليارات يورو في عام ٢٠٠٥ مقابل ٤.١ مليار يورو في عام ٢٠٠٤، وفي نفس الوقت زادت قيمة الواردات المصرية من حوالي ٧.٣ مليار يورو في عام ٢٠٠٤ إلى ٨.٢ مليار يورو في عام ٢٠٠٥.

كما يستحوذ الإتحاد الأوروبي على ٢٨% من حجم التجارة الخارجية المصرية وعلى ٤٣% من إجمالي الصادرات المصرية كما أن أكثر من ٦٠% من التدفقات الاستثمارية المباشرة تأتى من دول الإتحاد الأوروبي سنويا. إضافة إلى أن الاتحاد الأوروبي يعد مصدرا أساسيا وهاما للمساعدات الإنمائية التي لها أثر كبير في عملية الإصلاح الاقتصادي في مصر، حيث قام بتنفيذ العديد من البرامج الإنمائية، (مركز الأرض لحقوق الإنسان ٢٠٠٨، ٣٧- ٤٣).

ولقد شملت اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية في جانبها الزراعي محاصيل عديدة أهمها الخضر والفاكهة والقطن والنباتات الطبية والعطرية وزهور القطف، ويعتبر محصول البطاطس أهم محاصيل الخضر من الناحية التصديرية للاتحاد الأوروبي بل ويعد المحصول الأول تصديريا له مقارنة بكافة المحاصيل الزراعية.

وتنتشر زراعة البطاطس في محافظات البحيرة والمنوفية ومنطقة النوبارية والدقهلية والغربية والقليوبية في الوجه البحري وفي محافظة الجيزة والمنيا في مصر الوسطى، ويندر زراعة البطاطس في مصر العليا إلا أنه يزرع منها مساحات متفرقة.

وتبلغ المساحة التي تزرع بالبطاطس في مصر حوالي ٣٢٥ ألف فدان سنوياً موزعة على ثلاث عروات (صيفية – خريفية – شتوية) للاستهلاك المحلى والتصدير بمتوسط إنتاجية قدره ٨.٥ طن/فدان. ويقدر حجم الإنتاج السنوي منها نحو ٢ مليون طن تقريباً، وقد تم تصدير نحو ٣٣٤ ألف طن عام ٢٠٠٨، منها ١٩٧ ألف طن للاتحاد الأوروبي بنسبة ٦٥.٨% من الكمية المصدرة من المحصول، (الحجر الزراعي المصري، ٢٠٠٨، بيانات غير منشورة)

ولما كانت الصادرات بصفة عامة والصادرات الزراعية بصفة خاصة تمثل إحدى الأسس الهامة للسياسة الاجتماعية في مصر، حيث ينظر إليها على أنها قاطرة التنمية وبأن إحياءها سيؤدي إلى النجاح في التغلب على معظم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.

وقد تصاعدت أزمة الصادرات المصرية خاصة من البطاطس إلى أوروبا، حيث أصرت مفوضية الاتحاد الأوروبي على مجموعة من الشروط لتصدير البطاطس المصرية إلى الاتحاد الأوروبي وهي:

- تحديد المناطق المزروعة بالمحصول لأغراض التصدير (P.F.A).
- تحديد حصة تصديرية لكل شركة لتصدير البطاطس للاتحاد الأوروبي.
- إلزام الشركات بزراعة كل الأراضي المخصصة للتصدير بنفسها.
- أن تمضي مدة ٣ سنوات للشركات الجديدة قبل السماح لها بالتصدير للاتحاد الأوروبي.
- إيقاف استلام أي رسالة من محصول البطاطس من أي شركة يظهر عندها حالة واحدة مصابة بالعفن البني.
- إيقاف تصدير البطاطس المصرية في حالة وصول حالات الإصابة بالمرض لخمس حالات.

وتعد هذه الشروط التفافا على اتفاق الملف الزراعي في اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية الهادفة إلى تحقيق مزيد من تحرير التجارة بشأن إخراج البطاطس المصرية المصدرة إلى أوروبا بدون تعريفة جمركية من نظام المواسم والحصة، إلى السماح بتصديرها طوال العام دون حد أقصى للكمية المصدرة، وهو ما لا يحدث مع دول أخرى موقعة على نفس الاتفاقية مثل تونس والمغرب وإسرائيل.

وتهدد هذه الشروط وقف صادرات مصر من البطاطس مع بدء الموسم الجديد ٢٠٠٩- ٢٠١٠، وذلك على الرغم من موافقة لجنة الخبراء بالاتحاد الأوروبي على فتح التصدير مبدئيا.

وعلى الرغم من مرور أكثر من خمس سنوات على دخول اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية إلى حيز التنفيذ إلا أنه ظهرت العديد من المشكلات التي تعترض طريق صغار المزارعين المصريين في الاستفادة من بنود هذه الاتفاقية في شقها الزراعي نتيجة عدم وجود عدالة في المنافسة بين المزارع الأوروبي الذي يلقى كل الدعم والرعاية من الحكومات الأوروبية في كافة مراحل الإنتاج الزراعي، وبين المزارع المصري الذي ترك بمفرده ليواجه السوق المتوحش، بالإضافة إلى تخلي الحكومة المصرية عن دعمه بكافة أشكال الدعم المادي أو الاداري.

إن كل هذا يطرح العديد من التساؤلات البحثية الملحة حول مدى معرفة زراع البطاطس المصريين لشروط تصدير البطاطس المصرية للاتحاد الأوروبي؟ وما جدوى تطبيقها؟ وما هي آثارها الاجتماعية على الزراع المصريين وأسرهم وبيئتهم المحلية؟.

كل هذا دعي إلي ضرورة إجراء تلك الدراسة من أجل استجلاء الحقيقة حول تلك التساؤلات والتعرف على مدى معرفة زراع البطاطس لبنود اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية في شقها الزراعي، وتحديد آثار تطبيق تلك الاتفاقية من الناحية الاجتماعية على زراع البطاطس المصريين، وتحديد مشكلاتهم في هذا المجال لأخذها في الاعتبار عند التوقيع على مثل هذه الاتفاقيات، أوعند التخطيط لتنفيذ برامج تنموية لصغار الزراع.

أهداف الدراسة:

اتساقاً مع مشكلة الدراسة السابق عرضها فقد تم صياغة أهداف الدراسة كما يلي:

١- التعرف على مستوى معرفة الزراع لشروط تصدير البطاطس المصرية للاتحاد الأوروبي.
٢- تحديد الفرق بين درجة معرفة زراع البطاطس بقريتي الدراسة لشروط تصدير البطاطس المصرية للاتحاد الأوروبي.
٣- والتعرف على الآثار الاجتماعية على زراع البطاطس نتيجة تطبيق الجانب الزراعي في اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية.
٤- تحديد الفرق بين الدرجات المعبرة عن الآثار الاجتماعية على زراع البطاطس بقريتي الدراسة نتيجة تطبيق الجانب الزراعي في اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية.
٥- التعرف على المشكلات التي تواجه صغار الزراع نتيجة تطبيق بنود الجانب الزراعي في اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية.

فروض البحث:

١- توجد فروق معنوية بين درجات معرفة الزراع بقريتي الدراسة لشروط تصدير البطاطس المصرية للاتحاد الأوروبي.

٢- توجد فروق معنوية في الدرجات المعبرة عن آراء الزراع المبحوثين للآثار الاجتماعية نتيجة تطبيق الجانب الزراعي في اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية بقريتي الدراسة.

وقد تم اختبار هذه الفروض في صورتها الصفرية.

الطريقة البحثية

منطقة البحث:

اختيرت منطقة النوبارية باعتبارها أحد أكبر المناطق الخالية من الأمراض خاصة العفن البني في البطاطس (PEST FREE AREA (P.F.A والتي يمكنها التصدير للاتحاد الأوروبي، كذلك فقد اختيرت محافظة المنوفية باعتبارها أحد أكبر المناطق المصابة بمرض العفن البني في البطاطس وهي خارج مناطق (PEST FREE AREA (P.F.A ، وقد اختيرت قرية سيدنا سليمان من قطاع غرب النوبارية باعتباره أكثر قطاعات النوبارية من حيث وجود صغار الزراع به والمتميزون في زراعة البطاطس لأغراض التصدير، بينما اختيرت قرية طاليا بمركز أشمون باعتبارها من أهم القرى التي تزرع البطاطس لغرض الإنتاج المحلي وكانت قبل تنفيذ اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية من أكبر القرى تصديراً للبطاطس المصرية للاتحاد الأوروبي.

شاملة البحث وعينته:

اقتصرت الدراسة على اختيار قريتين أحداهما تقع ضمن المنطقة المسموح لها بالتصدير للاتحاد الأوروبي وفق شروط اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية وهي قرية سيدنا سليمان بمنطقة غرب النوبارية، والقرية الثانية غير مسموح لها بالتصدير لدول الاتحاد الأوروبي وفق شروط نفس الاتفاقية وهي قرية طاليا التابعة لمركز أشمون بمحافظة المنوفية حيث يتم استخدام المحصول للاستهلاك المحلي، وقد بلغ عدد زراع البطاطس في موسم ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بقرية سيدنا سليمان حوالي ١٥٠ مزارعاً يمثلون شاملة زراع البطاطس بغرض التصدير بالقرية، وتم اختيار عينة ممثلة منهم بالطريقة العشوائية بلغت ٥٠ مزارعاً تمثل حوالي ٣٣% من شاملة زراع البطاطس بالقرية، وبالنسبة لقرية طاليا فقد بلغ عدد زراع البطاطس في موسم ٢٠٠٨/٢٠٠٩ حوالي ٣١٢ مزارعاً يمثلون شاملة زراعة البطاطس بالقرية، وتم اختيار عينة ممثلة منهم بالطريقة العشوائية بلغت ١٠٠ مزارعاً تمثل حوالي ٣٢% من إجمالي شاملة زراع البطاطس بالقرية.

وقد تم جمع بيانات هذه الدراسة عن طريق استمارة استبيان بالمقابلة الشخصية مع الزراع المبحوثين خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٩ وذلك بعد إجراء اختبار مبدئي للاستمارة على ٢٠ مبحوثاً من قرية البرانية بمحافظة المنوفية وقرية الأمل بقطاع غرب النوبارية حيث تماثل في ظروفهما القرى الأخرى التي أجريت بها هذه الدراسة، وقد اشتملت استمارة الاستبيان على أسئلة للتعرف على آراء زراع البطاطس فيما يتعلق بالآثار الاجتماعية الناتجة من تطبيق اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية في جانبها الزراعي، بالإضافة لجزء عن معرفة الزراع بشروط تصدير البطاطس للاتحاد الأوروبي، وجزء عن مشكلات زراع البطاطس بمنطقتي الدراسة.

التعريف الإجرائي:

الآثار الاجتماعية:

يقصد بها في هذه الدراسة مجموعة التغيرات الاجتماعية التي طرأت على زراع البطاطس نتيجة تطبيق اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية فى جانبها الزراعى، والتي استخدم في قياسها مجموعة من المؤشرات وهي: البطالة، ومستوى التعليم، والفقر، والصحة العامة.

المعالجة الكمية للبيانات:

أولا: **الآثار الاجتماعية بعد تطبيق الاتفاقية:**

١- حجم البطالة:

استخدم في قياسها أربعة مظاهر أحداها سلبي وهو أعداد الشباب العاطلين، وثلاثة مظاهر إيجابية هي: العمالة الدائمة، والعمالة المؤقتة، والمشروعات الزراعية الجديدة، وتم استقصاء رأي المبحوثين عن التغيير في كل مظهر من هذه المظاهر سواء كان بالزيادة، أو لم يتغير، أو قل، وأعطيت الدرجات ٣ ، ٢ ، ١ على الترتيب في حالة المظاهر الإيجابية والعكس في حالة المظهر السلبي.

٢- مستوى التعليم:

استخدم في قياسه أربعة مظاهر إحداها سلبي وهو تسرب الأطفال من التعليم، وثلاثة منها إيجابي: تعليم البنات، والتعليم الجامعي، والتعليم بعد الجامعي، وتم استقصاء رأي المبحوثين عن التغيير في كل مظهر من هذه المظاهر سواء كان بالزيادة، أو لم يتغير، أو قل، وأعطيت الدرجات ٣، ٢ ، ١ على الترتيب في حالة المظاهر الإيجابية والعكس في حالة المظهر السلبي.

٣- الفقر:

استخدم في قياسه خمسة مظاهر أربعة منها سلبي وهي أعداد الفقراء بقريتك، وأعداد المتسولين بالقرية، وعمالة الأطفال، وعدد الحاصلين على معاش التضامن الاجتماعي، ومظهر واحد إيجابى هو: الدخل من زراعة البطاطس، وتم استقصاء رأي المبحوثين عن التغيير في كل مظهر من هذه المظاهر سواء كان بالزيادة، أو لم يتغير، أو قل، وأعطيت الدرجات ٣ ، ٢ ، ١ على الترتيب في حالة المظهر الإيجابي، والعكس في حالة المظاهر السلبية.

٤- الصحة العامة:

استخدم في قياسها ثلاثة مظاهر جميعها سلبية وهي الأمراض الخطيرة، وأمراض الأطفال، وسوء التغذية، وتم استقصاء رأي المبحوثين عن التغيير في كل مظهر من هذه المظاهر سواء كان بالزيادة، أو لم يتغير، أو قل، وأعطيت الدرجات ١ ، ٢ ، ٣ على الترتيب باعتبار أن جميعها مظاهر سلبية.

وللحصول على الدرجة الكلية المعبرة عن الآثار الاجتماعية الناتجة عن تنفيذ اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية المتعلق بشقها الزراعى، فقد تم جمع الدرجات السابقة لهذه المؤشرات الأربعة سالقة الذكر بالنسبة لكل المبحوثين، وبلغ الحد الأدنى لها ١٦ درجة، وحدها الأعلى ٤٨ درجة، وتم توزيع المبحوثين وفقا لرأيهم فى الآثار الاجتماعية الناتجة عن تنفيذ اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية إلى ثلاث فئات هي: آثار منخفضة (١٦ - ٢٦ درجة)، وأثار متوسطة (٢٧ - ٣٧ درجة)، وأثار مرتفعة (٣٨ - ٤٨ درجة).

ثانيا: معرفة الزراع بشروط تصدير البطاطس المصرية للاتحاد الأوروبي

تضمنت استمارة الاستبيان سؤالا عن مدى معرفة المبحوثين لشروط تصدير البطاطس المصرية للاتحاد الأوروبي (والتي تمثل أهم البنود الزراعية في اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية)، عن طريق تحديد درجة معرفتهم ببنودها من خلال ست بنود تخص محصول البطاطس من خلال استجابتين هما: نعم، ولا حيث أعطيت درجات ٢، ١ على الترتيب لكل بند من البنود الست المدروسة، وعن طريق جمع هذه الدرجات نحصل على درجة تعبر عن معرفة المبحوثين بشروط تصدير البطاطس المصرية للاتحاد الأوروبي (الجانب الزراعي لاتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية)، حيث بلغ الحد الأدنى لدرجات معرفتهم بشروط تصدير البطاطس للاتحاد الأوروبي ٦ درجات، والحد الأقصى ١٢ درجة، وعلى هذا فقد تم تقسيم المبحوثين وفقاً لدرجة معرفتهم بشروط تصدير البطاطس المصرية للاتحاد الأوروبي إلى أربعة مستويات هي: لا يعرف(حتى٤ درجات)، ومعرفة منخفضة(من ٥ حتى ٧ درجات)، ومعرفة متوسطة (من ٨ درجات–١٠ درجات)، ومعرفة مرتفعة (١١درجة فأكثر).

ثالثا: المشكلات التي تواجه صغار الزراع نتيجة تنفيذ اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية

تضمنت استمارة الاستبيان سؤالاً عن المشكلات التي تواجه صغار الزراع نتيجة تطبيق اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية في شقها الزراعي وخاصة محصول البطاطس وقد تم التعبير عنها بطريقة وصفية باستخدام التكرارات والنسب المئوية.

أدوات التحليل الإحصائي:

استخدم في عرض البيانات العرض الجدولي بالتكرارات والنسب المئوية، بالإضافة للمتوسط الحسابي والانحراف المعياري، كذلك استخدم اختبار " **t** " لإيجاد الفروق بين المجموعتين (منطقتي الدراسة).

النتائج ومناقشتها:

أولاً: مستوى معرفة زراع البطاطس بشروط التصدير للاتحاد الأوروبي.

أظهرت النتائج الواردة بالجدول رقم (١) انخفاض في مستوى معرفة الزراع المبحوثين ببنود هذه الشروط، وإن كان هناك ارتفاع نسبي في مستوى معرفة زراع البطاطس ببنود هذه الشروط في قرية سيدنا سليمان مقارنة بقرية طاليا، ففي قرية سيدنا سليمان بلغ متوسط درجات معرفتهم بشروط التصدير للاتحاد الأوروبي ٨.٠٤ درجة بنسبة ٦٧%، بينما بلغ متوسط درجات معرفة زراع قرية طاليا ٦.٥٦ درجة، بنسبة ٥٤.٧%.

وقد أظهرت نتائج الجدول رقم (٢) أن ٥٢% من المبحوثين بقرية سيدنا سليمان لا يعرفون شروط التصدير للاتحاد الأوروبي، و١٢% كانت معرفتهم منخفضة، و٢٤% كانت معرفتهم متوسطة في حين كان ١٢% منهم معرفتهم مرتفعة، وفي المقابل كان ٦٢ % من المبحوثين بقرية طاليا لا يعرفون هذه الشروط، و٦% كانت معرفتهم منخفضة، و٦% كانت معرفتهم متوسطة في حين كان ٢٦% منهم معرفتهم مرتفعة.

ثانياً: الفرق بين درجة معرفة زراع البطاطس لشروط تصدير البطاطس المصرية للاتحاد الأوروبي

لدراسة الفروق بين درجات معرفة المبحوثين لشروط تصدير البطاطس المصرية للاتحاد الأوروبي في كل من قريتي الدراسة استخدم اختبار (t)، حيث أظهرت النتائج أن قيمة (t) المحسوبة قد بلغت ١.٩٢٦، وهي قيمة معنوية حيث كانت أكبر من نظيرتها الجدولية البالغة ١.٦٦٢ عند مستوى معنوية ٠.٠٥، وهذا يشير إلى وجود فروق معنوية بين المبحوثين في القريتين من حيث درجة معرفتهم ببنود شروط تصدير البطاطس المصرية للاتحاد الأوروبي.

وقد تكون هذه النتيجة منطقية نتيجة ارتباط قرية سيدنا سليمان بالتصدير للاتحاد الأوروبي وهو ما يجعل الزراع يسعون لمعرفة كل ما يتعلق بهذه الشروط التي تؤثر على مستوى تصديرهم لمحصول البطاطس، هذا بخلاف قرية طاليا التي حرمت من تصدير المحصول للاتحاد الأوروبي منذ فترة مما يجعلهم أقل اهتماما بالسعي للحصول على معلومات عن هذه الشروط.

ثالثاً: الآثار الاجتماعية الناتجة من تطبيق اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية.

أظهرت النتائج تأثر صغار الزراع بالآثار الاجتماعية نتيجة تطبيق اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية، ففي قرية سيدنا سليمان بلغ الحد الأدنى للدرجة الكلية المعبرة عن آراء الزراع للآثار الاجتماعية نتيجة تطبيق اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية ٢٤ درجة، والحد الأقصى ٣٣ درجة بمتوسط حسابي قدره ٢٩.٤٠ درجة وانحراف معياري قدره ٢.٤٠٧، في حين بلغ الحد الأدنى للدرجة الكلية المعبرة عن آراء الزراع للآثار الاجتماعية نتيجة تطبيق هذه الاتفاقية بقرية طاليا ٢٦ درجة والحد الأقصى ٤٤ درجة بمتوسط حسابي قدره ٣٣.٦٦ درجة وانحراف معياري قدره ٦.٣٤٥.

جدول رقم (١): توزيع المبحوثين بقرى الدراسة وفقاً لمتوسط درجة معرفتهم بشروط التصدير للاتحاد الأوروبي ونسبتها

المتوسط / القرى	الدرجة المتوسطة	%*
قرية سيدنا سليمان	٨.٠٤	٦٧
قرية طاليا	٦.٥٦	٥٤.٧

*** حسبت النسبة المئوية لإجمالي عدد المبحوثين بكل قرية والحد الأقصى للدرجة ١٢ درجة**

جدول رقم (٢): توزيع المبحوثين وفقاً لمستوى معرفتهم لشروط تصدير البطاطس المصرية للاتحاد الأوروبي

القرى / مستوى المعرفة	قرية سيدنا سليمان		قرية طاليا	
	عدد	%	عدد	%
لا يعرف	٢٦	٥٢	٦٢	٦٢
معرفة منخفضة	٦	١٢	٦	٦
معرفة متوسطة	١٢	٢٤	٦	٦
معرفة مرتفعة	٦	١٢	٢٦	٢٦
الإجمالي	٥٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

وقد أظهرت نتائج الجدول رقم (٣) أن ٤٠ % فقط من المبحوثين بقرية سيدنا سليمان كان آرائهم في الآثار الاجتماعية نتيجة تطبيق اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية منخفضة، و٥٤% منهم كان آرائهم في الآثار الاجتماعية متوسطة، في حين كان ٦% منهم آرائهم في الآثار الاجتماعية مرتفعة، وفي المقابل كان آراء ٢٤% من المبحوثين بقرية طاليا للآثار الاجتماعية نتيجة تطبيق اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية منخفض، و٣٦% منهم كان آرائهم للآثار الاجتماعية متوسط، و٤٠% منهم كان آرائهم مرتفعة، وتشير هذه النتائج إلى ارتفاع في حجم الآثار الاجتماعية نتيجة تطبيق اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية في قريتي الدراسة وإن كانت في قرية طاليا أكثر من قرية سيدنا سليمان، أي أن القرية التي تصدر المحصول تقل فيها الآثار الاجتماعية السلبية عن القرية التي لا تصدر المحصول.

وعند دراسة هذه الآثار الاجتماعية من خلال المظاهر التي استخدمت في قياس هذه الآثار تبين ارتفاع في مستوى كل مظهر من هذه المظاهر السلبية في القرية التي استبعدت من تصدير البطاطس للاتحاد الأوروبي أكثر من القرية المسموح لها بالتصدير، حيث تبين الآتي:

١- <u>حجم البطالة</u>

أشارت النتائج إلى ارتفاع في مستوى البطالة في قريتي الدراسة وكانت أكثر ارتفاعا وبشكل نسبي في قرية طاليا أكثر من قرية سيدنا سليمان، حيث بلغ الحد الأدنى للدرجة المعبرة عن حجم البطالة بقرية سيدنا سليمان ٤ درجات والحد الأقصى ١٠ درجات بمتوسط حسابي قدره ٧.٦٧ درجة وانحراف معياري قدره ١.١٦٨، في حين بلغ الحد الأدنى للدرجة المعبرة عن حجم البطالة بقرية طاليا ٧ درجات والحد الأقصى ١٢ درجة بمتوسط حسابي قدره ٧.٧٦ ودرجة وانحراف معياري قدره ١.٩١٢، وقد أظهرت نتائج الجدول رقم (٤) أن ١٢% من المبحوثين بقرية سيدنا سليمان كانوا ذوي مستوى منخفض من البطالة، و٧٢ % منهم ذوي مستوى متوسط من البطالة، و ١٦% منهم ذوي مستوى مرتفع من البطالة، وفي المقابل كان ٢٦ % من المبحوثين بقرية طاليا كانوا ذوي مستوى منخفض من البطالة، و٤٤ % منهم ذوي مستوى متوسط من البطالة، و٣٠% منهم ذوي مستوى مرتفع من البطالة، وتشير هذه النتائج إلى ارتفاع في مستوى البطالة بالقرية التي لا تصدر البطاطس للاتحاد الأوروبي أكثر من القرية التي تصدر المحصول وكانت النتائج قد اظهرت وجود ارتفاع فى حجم البطالة في المستوى الأعلى بقرية طاليا أكثر من قرية سيدنا سليمان، وقد يعزى ذلك إلى تطبيق شروط اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية في جانبها الزراعي على زراع قرية طاليا غير المصدرة للمحصول مما قد يزيد من مستوى البطالة بالقرية أكثر من قرية سيدنا سليمان رغم أن النتائج تشير الى ارتفاع في مستوى البطالة في كلا القريتين.

وتشير هذه النتائج إلى ارتفاع في مستوى البطالة بالقرية التي لا تصدر البطاطس للاتحاد الأوروبي أكثر من القرية التي تصدر المحصول وكانت النتائج قد اظهرت وجود ارتفاع فى حجم البطالة في المستوى الأعلى بقرية طاليا أكثر من قرية سيدنا سليمان، وقد يعزى ذلك إلى تطبيق شروط اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية في جانبها الزراعي على زراع قرية طاليا غير المصدرة للمحصول مما قد يزيد من مستوى البطالة بالقرية أكثر من قرية سيدنا سليمان رغم أن النتائج تشير الى ارتفاع في مستوى البطالة في كلا القريتين.

جدول رقم (٣): توزيع المبحوثين وفقا لمستوى الآثار الاجتماعية نتيجة تنفيذ اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية

القرية / مستوى الآثار الاجتماعية	قرية سيدنا سليمان		قرية طاليا	
	عدد	%	عدد	%
آثار منخفضة	٢٠	٤٠	٢٤	٢٤
آثار متوسطة	٢٧	٥٤	٣٦	٣٦
آثار مرتفعة	٣	٦	٤٠	٤٠
الإجمالي	٥٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

جدول رقم (٤): توزيع المبحوثين وفقا لمستوى البطالة في قريتى الدراسة

القرية / مستوى البطالة	قرية سيدنا سليمان		قرية طاليا	
	عدد	%	عدد	%
بطالة منخفضة	٦	١٢	٢٦	٢٦
بطالة متوسطة	٣٦	٧٢	٤٤	٤٤
بطالة مرتفعة	٨	١٦	٣٠	٣٠
الاجمالي	٥٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

٢- <u>مستوى التعليم</u>:

أشارت النتائج إلى ارتفاع في مستوى التعليم في قريتي الدراسة وكانت أكثر ارتفاعا وبشكل نسبي في قرية سيدنا سليمان أكثر من قرية طاليا، حيث بلغ الحد الأدنى للدرجة المعبرة عن حجم التعليم بقرية سيدنا سليمان ٤ درجات والحد الأقصى ١٢ درجات بمتوسط حسابي قدره ٩.٤٠ درجة وانحراف معياري قدره ١.٥١٢، في حين بلغ الحد الأدنى للدرجة المعبرة عن حجم التعليم بقرية طاليا ٤ درجات والحد الأقصى ١٢ درجة بمتوسط حسابي قدره ٩.٥٨ درجة وانحراف معياري قدره ٢.٤٨٣.

وقد أظهرت نتائج الجدول رقم (٥) عدم وجود مستوى منخفض من التعليم بقرية سيدنا سليمان، وكان ٥٢% منهم ذوي مستوى متوسط من التعليم، و٤٨ % منهم ذوي مستوى مرتفع من التعليم، وفي المقابل كان ١٢ % من المبحوثين بقرية طاليا كانوا ذوي مستوى منخفض من التعليم، و٥٨ % منهم ذوي مستوى متوسط من التعليم، و٣٠% منهم ذوي مستوى مرتفع من التعليم، وتشير هذه النتائج إلى ارتفاع في مستوى التعليم بالقرية التي تصدر البطاطس للاتحاد الأوروبي أكثر من القرية التي لا تصدر المحصول، نتيجة زيادة دخول زراع قرية سيدنا سليمان بشكل نسبي مقارنة بزراع قرية طاليا الذين يضطرون تحت ضغط انخفاض دخولهم إلى إخراج ابناءهم من التعليم في مرحلة مبكرة، رغم أن النتائج تشير الى ارتفاع في مستوى التعليم في كلا القريتين.

جدول رقم (٥): توزيع المبحوثين وفقا لمستوى التعليم في قريتى الدراسة

القرية / مستوى التعليم	قرية سيدنا سليمان		قرية طاليا	
	عدد	%	عدد	%
منخفض	-	-	١٢	١٢
متوسط	٢٦	٥٢	٥٨	٥٨
مرتفع	٢٤	٤٨	٣٠	٣٠
الاجمالي	٥٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

٢- <u>الفقـــر</u>:

أشارت النتائج إلى ارتفاع في مستوى الفقر في قريتي الدراسة وكانت أكثر ارتفاعا وبشكل نسبي في قرية طاليا أكثر من قرية سيدنا سليمان، حيث بلغ الحد الأدنى للدرجة المعبرة عن حجم الفقر

بقرية سيدنا سليمان ٥ درجات والحد الأقصى ١٣ درجات بمتوسط حسابي قدره ٩.١٦ درجة وانحراف معياري قدره ٢.٦٦٨، في حين بلغ الحد الأدنى للدرجة المعبرة عن حجم الفقر بقرية طاليا ٦ درجات والحد الأقصى ١٥ درجة بمتوسط حسابي قدره ١٠.٢٠ درجة وانحراف معياري قدره ٢.٨٥٠، وتشير هذه النتائج إلى ارتفاع في مستوى الفقر بالقرية التي لا تصدر البطاطس للاتحاد الأوروبي أكثر من القرية التي تصدر المحصول فقد بينت النتائج ارتفاع درجة الفقر في المستوى الأعلى في قرية طاليا أكثر من قرية سيدنا سليمان.

وقد أظهرت نتائج الجدول رقم (٦) أن ٤٠% من المبحوثين بقرية سيدنا سليمان كانوا ذوي مستوى منخفض من الفقر، وكان ٥٢% منهم ذوي مستوى متوسط من الفقر، و٨ % منهم ذوي مستوى مرتفع من الفقر، وفي المقابل كان ٣٠% من المبحوثين بقرية طاليا كانوا ذوي مستوى منخفض من الفقر، و٤٤ % منهم ذوي مستوى متوسط من الفقر، و٢٦% منهم ذوي مستوى مرتفع من الفقر، وتشير هذه النتائج إلى ارتفاع في مستوى الفقر بالقرية التي لا تصدر البطاطس للاتحاد الأوروبي أكثر من القرية التي تصدر المحصول فقد بينت النتائج ارتفاع درجة الفقر في المستوى الأعلى في قرية طاليا أكثر من قرية سيدنا سليمان، وقد يعزى ذلك إلى تطبيق شروط اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية في جانبها الزراعي على زراع قرية طاليا غير المصدرة للمحصول مما قد يزيد من مستوى الفقر بالقرية أكثر من قرية سيدنا سليمان نتيجة انخفاض في دخل الأسرة من زراعة محصول البطاطس رغم أن النتائج تشير الى ارتفاع في مستوى الفقر في كلا القريتين وهو ما يؤكد أيضا إلى أن تنفيذ الاتفاقية لم يساهم في ثراء صغار الزراع المصدرين لمحصول البطاطس أو حتى تقليل مستوى فقرهم بشكل كبير.

جدول رقم (٦): توزيع المبحوثين وفقا لمستوى الفقر في قريتى الدراسة

القرية / مستوى الفقر	قرية سيدنا سليمان		قرية طاليا	
	عدد	%	عدد	%
منخفض	٢٠	٤٠	٣٠	٣٠
متوسط	٢٦	٥٢	٤٤	٤٤
مرتفع	٤	٨	٢٦	٢٦
الاجمالي	٥٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

٣- الصحة العامة

أشارت النتائج إلى انخفاض في مستوى الصحة العامة في قريتي الدراسة بشكل عام وإن كانت أفضل نسبياً في قرية سيدنا سليمان عن قرية طاليا، فقد بلغ الحد الأدنى للدرجة المعبرة عن مستوى الصحة العامة بقرية سيدنا سليمان ٣ درجات والحد الأقصى ٩ درجات بمتوسط حسابي قدره ٦.١٢ درجة وانحراف معياري قدره ٢.٥٦٩، في حين بلغ الحد الأدنى للدرجة المعبرة عن مستوى الصحة العامة بقرية طاليا ٣ درجات والحد الأقصى ٧ درجة بمتوسط حسابي قدره ٣.١٦ درجة وانحراف معياري قدره ٠.٧٩٢ .

وقد أظهرت نتائج الجدول رقم (٧) أن ٦٠% من المبحوثين بقرية سيدنا سليمان كانوا ذوي مستوى منخفض من الصحة العامة، و٤٠% منهم ذوي مستوى متوسط من الصحة العامة، ولم يكن أي منهم ذوي مستوى مرتفع من الصحة العامة، وفي المقابل كان ٩٦ % من المبحوثين بقرية طاليا كانوا ذوي مستوى منخفض من الصحة العامة، و٤ % منهم ذوي مستوى متوسط من الصحة العامة، و لم يكن أي منهم ذوي مستوى مرتفع من الصحة العامة، وتشير هذه النتائج إلى ارتفاع نسبي في مستوى الصحة العامة بالقرية التي تصدر البطاطس للاتحاد الأوروبي أكثر من القرية التي لا تصدر المحصول، فقد تبين ارتفاع درجة الصحة العامة في المستوى المتوسط في قرية سيدنا سليمان أكثر من قرية طاليا، وقد يعزى جزء من هذه المشكلة إلى تطبيق شروط اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية في جانبها الزراعي على زراع قرية طاليا والذي حرمها من تصدير المحصول مما قد يقلل من دخول المزارعين من زراعة البطاطس فيقل اهتمامهم بالنواحي الصحية نتيجة ضعف مستوى المعيشة وبالتالي يقل مستوى الصحة العامة بالقرية أكثر من قرية سيدنا سليمان، وذلك على الرغم من أن

النتائج تشير الى انخفاض في مستوى الصحة العامة في كلا القريتين وهو ما يؤكد أن تنفيذ الاتفاقية لم يساهم في الارتقاء بالمستوى الصحي للقرية المصدرة للمحصول للحدود التي ترفع بها المستوى الصحي لهم.

رابعاً: الفرق بين درجات الآثار الاجتماعية لزراع البطاطس نتيجة تطبيق اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية في قرى الدراسة

لدراسة الفروق بين درجات الآثار الاجتماعية نتيجة تطبيق اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية في جانبها الزراعي في كل من القريتين المدروستين استخدم اختبار (t)، حيث أظهرت النتائج أن قيمة (t) المحسوبة قد بلغت ٤.٣٥٤ ، وهي قيمة معنوية حيث كانت أكبر من نظيرتها الجدولية البالغة ٢.٣٢٦ عند مستوى معنوية ٠.٠١ ، وهذا يشير إلى وجود فروق معنوية بين المبحوثين في القريتين من حيث درجة الآثار الاجتماعية نتيجة تطبيق اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية في جانبها الزراعي، وهو ما يؤكد وجود آثار اجتماعية سلبية نتيجة تطبيق هذه الاتفاقية، حيث أنها تسببت فى حرمان قرية طاليا من تصدير محصول البطاطس إلى دول الإتحاد الأوروبى وهو ما تسبب تدنى مستوى المعيشة.

جدول رقم (٧): توزيع المبحوثين وفقا لمستوى الصحة العامة في قريتى الدراسة

القرية / مستوى الصحة العامة	قرية سيدنا سليمان		قرية طاليا	
	عدد	%	عدد	%
منخفض	٣٠	٦٠	٩٦	٩٦
متوسط	٢٠	٤٠	٤	٤
مرتفع	-	-	-	-
الإجمالي	٥٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

خامساً: المشكلات التي تواجه صغار الزراع نتيجة تطبيق بنود الجانب الزراعي في اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية.

أولاً: <u>مشكلات زراع قرية سيدنا سليمان</u>

أظهرت النتائج الجدول رقم (٨) أن أهم المشكلات التي يعاني منها صغار الزراع بقرية سيدنا سليمان منذ تطبيق اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية كما تم ترتيبها وفق أهميتها من قبل الزراع هي: المشكلات المتعلقة بتسويق المحصول محلياً حيث ذكرها (٥٢%) من المبحوثين، تليها مشكلة قلة أسعار تصدير المحصول بنسبة (٣٦%)، ثم عدم توفر مياه الري صيفاً بنسبة (٣٤%)، ثم المشكلات المتعلقة بالقروض وعدم توفر القروض الميسرة بنسبة (٢٨%)، ومشكلة التعاقد مع الحيازات الكبيرة فقط والتي تزيد عن ٥ أفدنة بنسبة (٢٤%)، وعدم توفر مستلزمات الإنتاج وارتفاع أسعارها بنسبة (٢٢%)، وارتفاع أجور العمالة الزراعية بنسبة (١٢%)، وعدم توفر مشرفين زراعيين بنسبة (١٠%)، وأخير فقد تساوت مشكلات ارتفاع أسعار الأراضي الزراعية، وارتفاع أسعار إيجارات الأراضي الزراعي، وعدم مصداقية الشركات في التعاقد على التقاوي في نسبة واحدة هي (٦%).

ثانياً: <u>مشكلات زراع قرية طاليا</u>

أظهرت النتائج الجدول رقم (٨) أن أهم المشكلات التي يعاني منها صغار الزراع بقرية طاليا منذ تطبيق اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية كما تم ترتيبها وفق أهميتها من قبل الزراع هي: عدم توفر مستلزمات الإنتاج وارتفاع أسعارها بنسبة(٧٤%)، تليها مشكلة عدم توفر مياه الري صيفاً بنسبة(٥٤%)، ثم المشكلات المتعلقة بتسويق المحصول محلياً حيث ذكرها(١٦%) من المبحوثين، تليها مشكلة عدم توفر مشرفين زراعيين بنسبة(١٢%)، ثم مشكلة ارتفاع أسعار الأراضي الزراعية بنسبة(١٠%)، وأخير فقد تساوت مشكلات، وارتفاع أسعار إيجارات الأراضي الزراعي ، وقلة أسعار بيع المحصول محلياً بنسبة، وارتفاع أجور العمالة الزراعية في نسبة(٨%).

جدول رقم (٨): المشكلات التي تواجه صغار الزراع بقريتي الدراسة منذ تطبيق اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية

م	مشكلات قرية سيدنا سليمان	تكرار	%	مشكلات قرية طاليا	تكرار	%
١	عدم وجود فرص تسويق للمحصول محلياً.	٢٦	٥٢	عدم توفر مستلزمات الإنتاج وارتفاع أسعارها	٧٤	٧٤
٢	قلة أسعار تصدير المحصول.	١٨	٣٦	عدم توفر مياه الري صيفاً	٥٤	٥٤
٣	عدم توفر مياه الري صيفاً.	١٧	٣٤	عدم وجود منافذ لتسويق المحصول محلياً	١٦	١٦
٤	عدم توفر القروض الميسرة.	١٤	٢٨	عدم توفر مشرفين زراعيين	١٢	١٢
٥	التعاقد مع الحيازات الكبيرة فقط والتي تزيد عن ٥ أفدنة.	١٢	٢٤	ارتفاع أسعار الأراضي الزراعية	١٠	١٠
٦	عدم توفر مستلزمات الإنتاج وارتفاع أسعارها.	١١	٢٢	قلة أسعار بيع المحصول محلياً	٨	٨
٧	ارتفاع أجور العمالة الزراعية.	٦	١٢	ارتفاع أسعار إيجارات الأراضي الزراعي	٨	٨
٨	عدم توفر مشرفين زراعيين.	٥	١٠	ارتفاع أجور العمالة الزراعية	٨	٨
٩	ارتفاع أسعار الأراضي الزراعية.	٣	٦			
١٠	ارتفاع أسعار إيجارات الأراضي الزراعي.	٣	٦			
١١	عدم مصداقية الشركات في التعاقد على التقاوي.	٣	٦			

المراجـع:

١- **الحجـر الزراعـي المصـري**، بيانـات زراعـة وتصـدير لمحصـول البطـاطس، وزارة الزراعـة واستصلاح الأراضي، القاهرة، بيانات غير منشورة، ٢٠٠٨.

٢- **تقرير التنمية البشرية**، معهد التخطيط القومي، جمهورية مصر العربية، القاهرة،٢٠٠٨.

٣- **مركـز الأرض لحقـوق الإنسـان**، اتفاقيـة المشـاركة المصـرية الأوروبيـة الزراعـة.... الفـرص والتحديات، سلسلة الأرض والفلاح ، العدد رقم (٤١)، القاهرة، .٢٠٠٨

٤- **وزارة الزراعـة واستصـلاح الأراضـي**، الفـلاح والسياسـات الزراعيـة المائيـة، المـؤتمر السـادس للحزب الوطني، القاهرة، ٢٠٠٩.

٥- **وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي**، إستراتيجية وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ٢٠٠٧-٢٠١٧، القاهرة، ٢٠٠٧.

KNOWLEDGE OF POTATO GROWERS TO NEW CRITERIA OF EXPORT TO EUROPEAN UNION AND SOCIAL EFFECTS

Mohamed Sayed M.[1]; Samia A. Mahros[2] and Shaaban El-Sayed M.[3]

1-Agricultural Research Center

2- Faculty of Agriculture- Ain Shams University

3- National Research Center

ABSTRACT

The study aimed to identify the knowledge level of potato farmer regarding to the export conditions of potatoes to the European Union (EU), to determine the differences between the knowledge degrees of the farmers in the two villages to the study, to identify farmer opinions regarding the social effects of the agricultural part of the Egyptian-European convention on then,

and to identify the problems facing farmers since implementation of the Egyptian - European convention.

The study was conducted in the village of Sayedna Solomon in Nobariya area as one of the largest areas Pest Free Area (PFA), and village of Talia, Menofia Governorate as one of the largest areas outside the Pest Free Area (PFA). a random sample was chosen of 50 farmers from Sayedna Solomon village and 100 farmers from Talia village.

Data were collected through personal interviews with respondents by using pre-tested questionnaires prepared specifically to achieve the study objectives. Frequencies, percentages, mean, and standard deviation, in addition to "t" test were used to present and analysis data study.

The most important results of the study were:

1- There were a significant differences at 0.05 level between farmers' level of knowledge in the two studied villages regarding the export condition of potatoes to (EU).

2- There was increase in the negative social effects on small farmers resulting from applying the Egyptian-European convention as the investigated farmers expressed, and the differences between the two studied villages were significant at 0.01 level.

3- There were main problems facing small farmers in the Sayedna Solomon village concerning the market of the crop locally, the low export prices, and the shortage of water for irrigation in summer, while the main problems in Talia village were concerning the lack and the high prices of the inputs, the irrigation problem, and the problem of marketing the crop locally.

المحكمين أ.د. عفت عبدالحميد
أ.د. عبدالحليم عباس قشطة